وسبعون وثمانون وتسعون على ما دون عشرة وهي
واحد الى تسعة او تسع يستعمل ما دون عشرة عطفا
عرفت امرأة آحاد من واحد الى عشرة من غير تغيير بالطاء
علامة التأنيث في المذكر وطرحها في المؤنث وتعطف عليه عقود
العشرات وهي عشرون وثلثون الى تسعين فتقول احد
وتسعون رجلا واثنان وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين
رجلا للمذكر واحدى وعشرون امرأة الى تسع وتسعين امرأة
وانما لم يركب الاحد مع العشرة في العشرين واخواتها ولم يقل
احد عشرين واحدى عشرين كما ركب الاحد مع العشرة
وقيل احد عشر واحدى عشر لان الواو والياء في عشرين
واخواتها حالة الرفع وحالة النصب والجر علامة للاعراب والتركيب
موجب للبناء فلما جمع بينهما استقر واذا كان المميز مؤنثا وجب
الفرع واللفظ الدال عليه مذكرا فجائز تذكير العدد وتأنيثه كالشخص
المطلق على المرأة فانه يجوز ان يقال ثلثة اشخص بالتاء
مراعاة للفظ لكونه مذكرا وثلث اشخص بحذف التاء
مراعاة للمعنى لكونه مؤنثا والفرع واذا كان المميز مذكرا واللفظ
عاء الدال عليه مؤنثا يجوز ايضا تذكير العدد مراعاة للفظ وتأنيثه
مراعاة للفظ كالنفس المطلقة على الرجل تقول ثلثة انفس
حملا على اللفظ وثلث انفس حملا على اللفظ ومراعاة اللفظ
في العدد اولى عند الثقاة من مراعاة المعنى لقوله تعالى ان نفس
واحدة ظلمت ولم يكن اعتبار اللفظ اولى الا من نفس واحد وايضا

وايضا استعمل الوجه مراعاة للفظ لقولك شخص حسن
رائبة وان كان مؤنثا ويدل على تأنيث النفس تصغيرها
بتقبيحه والاخبار عنها بالمؤنث نحو هذه نفس ووضعها
بالمؤنث كقوله تعالى الله الذي خلقكم من نفس واحدة المذكر
ما ليس فيه تاء التأنيث ولا الالف المقصورة والممدودة ولا
الياء كرجل فهلي تاء التأنيث الموقوف عليها هاء وهي تاء
في الوصل اسم مضموم ما قبلها لفظا او تقديرا الفارغ الموقوف
هاء نحو ضاربة وقتاة واحترز بهذا القيد عن التاء في بنت
واخت فان التاء فيهما بدل عن الواو وليست للتأنيث
اذ الوقف عليهما بالتاء نحو بنت واخت الا ان ابدال الياء جعل
مختصا بحال التأنيث وبعض النحاة يقف على تاء التأنيث
بالتاء ولا يقلبها هاء نحو ظلمت ولا يقول ظلمه بالهاء ثم ان
هذه التاء المنقلبة هاء يجيء للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة كضاربة ومضروبة وجملة وهو الكثير الشائع وللفرق
بينهما كالمرأة والشجنة وانسانة وغلامة ورجلة وحارة
واسدة وبرذونة وهو فليس للفرق بين الجنس الواحد
منها كتمرة وتمرة ومنه ضربة وقتلة ولتأكيد معنى الجمع كحجارة حجر
وللمبالغة في الوصف كعلامة ونسابة وللدلالة على النسب
كهالكة وللدلالة على التعويض كوازنة وجوارنة وللتفريق
كفارسة ويجمع هذه الاوجه انها تدخل التأنيث وتبين التأنيث
وهو كونها فروعا لاصول فيه التأنيث للتذكير والمؤنث بخلاف المذكر

Copyright © King Saud University